مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 22 العدد: 4 السّنة: الثّلاثيّ الرّابع 2020 ص: 379- 410

العلّة النحويّة

دراسة وصفيّة لمرتكزات أقسامها في مباحث النحويّين

Grammatical reasoning: A descriptive study of each division pillars in researches of grammarians

د. قفي نورالدّين[1]

تاريخ الاستلام: 02- 10- 2019 تاريخ القبــول: 10- 02- 2020

ملخّص: يدرك النّاظر في كتب النّحو العربيّ وأصوله بأدنى تأمّل كثرة تقسيمات العلّة النّحويّة وتفريعاتها، وذلك ناتج من مكانتها في القياس النّحويّ الذي تعتبر أبرز أركانه، والذي جعلها تحظى بنصيب وافر من مباحث النّحويّين الذين اعتمدوا مرتكزات كثيرة قامت عليها تقسيماتهم لها. ونحاول في هذا المقال وصف تلك المرتكزات وصفا دقيقا وتوسيع النّظرة الأوّليّة التي اقتضت الملاحظة فيها أنّ مرتكزات تقسيم العلّة النّحويّة تمثّلت في: الغاية من التّعليل الحكم النّحوي اطّراد الحكم النّحوي، الشّكل المضمون، وسبل التّعليل. إنّ هذه المرتكزات التي اعتمدت في تقسيم العلّة النّحويّة تعكس النّظرة الاجتهاديّة؛ لأنّ النّحاة لم يعتمدوا مرتكزا واحدا، فكان من أسباب ذلك أن تعدّدت تقسيماتهم.

كلمات مفتاحيّة: العلّة؛ التّعليل؛ مرتكزات؛ أقسام العلّة.

Abstract: The beholder in the Arabic grammar books and its origins is aware in the slightest contemplation of the various divisions

[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعدالله الجزائر، البريد الإلكتروني offi.noureddine17@gmail.com (المؤلّف المرسل)

of the grammatical reasoning and its branches, as a result of its position in the grammatical measurement, in which it is the most important of its pillars and which made it get a large rank of the researches of grammarians, who adopted many pillars on which their divisions were based. In this article we try to describe these pillars accurately, and broaden the initial view in which the observation concluded that the pillars of the division of grammatical vowels were: the purpose of reasoning, grammatical judgment, steadiness of the grammatical reasoning, form, content and means of reasoning. These anchors adopted in the division of the grammatical cause reflect the jurisprudence in the cause and reasoning; because the grammarians didn't adopt a single pillar, since the reason for this was the variety of their divisions.

Keywords: Cause; Reasoning; Pillars; Sections of the cause.

1. **مقدّمة :** حظيت العلّة النّحويّة بنصيب وافر من مباحث النّحويّين انطلاقا من ولعهم الشّديد بالقياس الذي يعتبر أبرز أصول النّحو العربي، والذي تعتبر ـ العلّة ـ من ناحية ثانية أبرز أركانه. هذه المكانة هي ما يعنى هذا المقال بتوضيحها من خلال الوصف الدّقيق للأسس أو المرتكزات التي اعتمدها النّحويون في تصنيف أقسام العلّة النّحوية كالغاية من التّعليل، والحكم النّحوي واطّراده، والشّكل والمضمون واعتبار وسيلة التّعليل، وإن كانت تلك الأقسام تعكس المنحى الاجتهادي لأصحابها كون النّحويين لم يتّفقوا على تقسيم معيّن ولذلك كان لكلّ منهم وجهة نظره أو مرتكزة الذي اعتبره منطلقا في تأسيس تقسيماته.

2. أقسام العلّة النّحوية باعتبار الغاية من التّعليل: يمثّل هذا المنحى تقسيم الزّجّاجي (ت: 337هـ) للعلّة الذي يرى أنّها على ثلاثة أقسام:

1.2. العلّة التّعليميّة: وهي "التي يتوصّل بها إلى معرفة كلام العرب لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك...فمن هذا النّوع من العلل قولنا: إنّ زيدا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك علمناه ونعلمه."[1]، وهي تفسير للواقع اللّغوي كما أنّها أقرب إلى وصف الظّواهر اللغويّة والقواعد النّحويّة حيث يتمّ من خلالها تحديد الوظائف النّحويّة وبيان العلاقات التّركيبيّة بين الصيغ والمفردات في الجمل.[2] إذ يمكننا من خلالها صياغة كلام غير مسموع من كلام مسموع، لأنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.[3]

2.2. العلّة القيّاسيّة: وهي "أن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإنّ في قوله: إنّ زيدا قائم: لمَ وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه، فأعملت أعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمّد وما أشبه ذلك."[4] وهذا القسم من العلل يحاول الرّبط بين مختلف الظّواهر التي يمكن إدراك ما بينها من علاقات عن طريق الملاحظة، وربّما اعتسفت في بعض الأحيان في ما افترضته من أسس تجمعها في إطار واحد للرّبط بين تلك الظّواهر.[5]

3.2. العلّة الجدليّة النّظريّة: يقول الزّجّاجي: "وأمّا العلّة الجدليّة النّظريّة فكلّ ما يعتلّ به في باب "إنّ" وأخواتها بعد هذا مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة

في الحال، أم المتراخية أم المقتضية بلا مهلة؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيد عمرا..."[6]، وظاهر من هذا النّصّ أنّ هذه العلّة تبرير للعلل المذكورة آنفا تنطلق فيه من الافتراض وتسعى إلى تأييده بالافتراض العقلي.[7]

إنّ هذا التّقسيم قائم على أساس الغاية من التّعليل، فالعلّة التعليميّة غايتها تبسيط القواعد، وغاية العلّة القياسيّة طرد الأحكام، أمّا العلّة الجدليّة فقد كانت نابعة من الإحساس بضرورة إعمال العقل في الظّواهر والقواعد والعلل جميعا.[8]

3. أقسام العلّة باعتبار الحكم النّحوي: الحكم النّحوي كما يعرّفه الرّضي الإستراباذي(ت:686هـ) هو "ما توجبه العلّة."[9] وبعبارة أوضح هو ما ينتج عن العلّة التي توجد في كلّ من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس[10]، وقد لاحظ ابن جنّي (ت:392هـ) أنّ العلّة النّحويّة بالنّظر حكمها تكون على ضربين[11]:

1.3. العلّة الموجبة: ويقصد بها العلّة التي تؤدّي إلى إيجاب حكم نّحوي ثابت في المطّرد من الكلام المسموع عن العرب، وذلك كعلل رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه، لأنّها لن تؤدّي إلاّ إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه، وعليه فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسّبق الوجودي على المعلول.

1.4. العلّة المجوّزة: وهي العلّة التي تؤدّي إلى التّخيير بين حكمين نحويّين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثّلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافية لغيره. يقول ابن جنّي: " ومن علل الجواز أن تقع النّكرة بعد المعرفة التي يتمّ بها الكلام، وتلك النّكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيّرا في جعلك النّكرة إن شئت حالا، وان شئت بدلا. فتقول على هذا: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ على البدل، أو مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً على الحال."

ويبدو هذا التّقسيم جديدا في النّحو في عصر ابن جنّي، و هو تقسيم فقهي قال به فقهاء المذهب الظّاهري فيما بعد، وقد أوضحه ابن حزم (ت:456هـ) قائلا: "العلّة ينتج المعلول عنها ضرورة، وهي ملازمة له لا تفارقه كالنّار والإحراق، أما السّبب فينتج المسبّب عنه ولكنّه في غير ضرورة لازمة.".[12]

4. أقسام العلّة باعتبار اطّراد الحكم النّحوي: يقصد بالاطّراد شيوع الحكم النّحوي المستفاد في قضيّة نحويّة ما على كلّ الظّواهر المشابهة، ولذلك يرى ابن جنّي أنّه من التّتابع والاستمرار.[13] وتنقسم العلّة وفقه قسمين:

1.4. العلّة القاصرة: وهي العلّة التي يقتصر فيها على العبارة الواحدة فلا يعلّل بها غيرها، وبعبارة أخرى هي التي لا تطّرد في معلولاتها، وذلك مثل من اعتل لبناء " كم" و"من" و"ما" و"إذ"... وغيرها بأنّ هذه الأسماء لما كانت على حرفين أشبهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو"هل" و"بل" و"قد" فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنيّة، فهذه علّة غير متعديّة، وذلك أنّه كان يجب على هذا أن يبني ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو "يد" و" أخ " و"فم" وغيرها.[14]

2.4. العلّة المتعدّية: وهي العلّة التي تجري مع معلولاتها فلا تتخلّف أو تنقض في أيّة حال كتعليل رفع اسم " كان"، ونصب خبرها بعلّة الشّبه بالفاعل والمفعول وهو شبه لا يتخلّف في مختلف صور تركيب " كان" واسمها وخبرها وتعليل رفع المبتدأ بعلّة الشّبه بالفاعل.[15] وقد عدّ جماعة من العلماء التعدّي شرطا من شروط العلّة وقصدوا من وراء ذلك أن تكون العلّة وصفا غير مقتصر على الأصل، لأنّ الأساس في القياس مشاركة الفرع للأصل في الحكم، وبناء على تلك المشاركة يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع، فإذا علّل بعلّة قاصرة على الأصل، انتفى القياس لانعدام العلّة في الفرع.[16]

إنّ اعتبار اطّراد الحكم النّحوي في تقسيم العلّة إلى قاصرة ومتعدية قائم على أساس منهجي، وهو أنّ القياس الذي لا يتحقّق فيه شرط التعدّي يطلق عليه قياس مع الفارق وبالتالي لا يصحّ الاستدلال به.[17]

5. أقسام العلّة باعتبار الشّكل: العلّة بالنّظر إلى شكلها إمّا أن تكون بسيطة وإمّا أن تكون مركّبة، وهذا موقف جمهور العلماء الذين يرون أنّها إمّا أن تكون أمرا واحدا أو أمورا مركّبة متعدية، يقول السّيوطي(ت:911هـ): "العلّة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التّعليل بها من وجه واحد كالتّعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك وقد تكون مركّبة من عدّة أوصاف اثنان فصاعدا كتعليل قلب واو ميزان بوقوع "الياء" ساكنة بعد كسرة، فالعلّة ليست مجرّد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدًا ..."[18]

وقد يظهر من كلام ابن النّحاس (ت:698هـ) في"التّعليقة" ما قد يكون رأيا مستقلاّ وهو القول بوجود قسم ثالث للعلّتين البسيطة والمركبّة، وهو"العلّة الموصوفة" التي لا يكون التّعليل بها بسيطا لأنّ الأمر الذي يعلّل به يضاف إليه وصف، كما أنّه ليس مركّبا لأنّ ذلك الوصف الزائد إذا أسقط لم يقدح فيه وقد مثّل لهذا النّوع بنقد وجّهه إلى ابن عصفور(ت:663هـ) في علّة حذف التّنوين من العلم الموصوف بـ "ابن" مضافا إلى علم، وقد جعل ابن عصفور هذه العلّة مركّبة من مجموع أمرين هما: كثرة الاستعمال والتقاء السّاكنين وفسّر السّيوطي التقاء السّاكنين بأنّه وصف في العلّة.[19]

والحقّ أنّ القول بوجود العلّة الموصوفة منقول عن ابن جنّي الذي عقد بابا في كتابه "الخصائص" ذكر من أحكامه أنّه "قد يزاد في العلّة وصف لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقط لم يقدح فيها."[20] ويرى علي أبو المكارم أنّ الأمر واضح البطلان لأنّه ما دامت الصّيغة "لو أسقطت لم يقدح فيها "فإنّ وجودها لا معنى له ويصبح التّعليل بها من قبيل العلّة البسيطة إذا كان أمرا واحدا كما

هو الحال في العلم الموصوف بـ "ابن" مضافا إلى علم آخر، أو يصبح من قبيل العلل المركّبة كما هو الحال في العلل التي ذكرها ابن جنّي في الباب الذي عقده لزيادة الوصف.[21]

6. أقسام العلّة باعتبار المضمون: يقول الدّينوري الجليس(ت:289هـ): "اعتلالات النّحويين صنفان: علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشّعب إلاّ أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا، وهي: علّة السماع، علّة تشبيه علّة استغناء، علّة استثقال علّة فرق، علّة توكيد، علّة تعويض، علّة نظير علّة نقيض علّة حمل على المعنى علّة مشاكلة، علّة معادلة، علّة مجاورة علّة وجوب، علّة جواز، علّة تغليب، علّة اختصار، علّة تخفيف، علّة أصل علّة أولى، علّة دلالة الحال، علّة إشعار، علّة تضاد، علّة تحليل.[22]

أمّا الصّنف الثّاني فلم يبيّنه الجليس، وبيّنه ابن السّرّاج فقال: "اعتلالات النّحويّين ضربان: ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا: كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب، وضرب يسمى علّة العلّة، مثل أن يقولوا لمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها."[23]

إنّ هذا التّقسيم يرتكز على مضمون كلّ قسم من القسمين اللّذين ذكرهما الدّينوري وابن السّراج. وقد أغفل كثيرا من العلل التي شاع استخدامها في كتب النّحو كعلل: كثرة الاستعمال، وطرد الباب، والتّقوية، والتّوهم، وكثرة الحركات وتوالي الأمثال والتقاء السّاكنين، وعدم النّظير، والرّد إلى الأصل والتّركيب ومخالفة الباب ... وغيرها.[24]

7. أقسام العلّة باعتبار وسيلة التّعليل: ويمكننا أن نوردها فيمايلي:

1.7. العلل الاستعمالية: يقصد بها "تلك العلل التي تردّ إلى استعمال النّاس للّغة، وكيفيّة نطقهم لأصواتها، وإلى مجموعة القواعد التي تحكم هذا النّطق وذلك الاستعمال، و هي علل تعود في الغالب إلى ميل اللّغات الدّائم إلى الاقتصاد والتّخفيف."[25]، ونعني بالاقتصاد ميل المتكلّم إلى التّقليل من الجهود العضليّة والذّاكرية المبذولة في عمليّة التّخاطب، أمّا التّعليل فقد لجأ إليه النحّاة لتفسير ظواهر كثيرة كالحذف والإدغام والاختلاس، وتبيّن لهم أنّ بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تتالت استثقلها النّاطق كالخروج من الضمّ إلى الكسر أو ككثرة توالي الحركات المصوّتة.[26] وذلك قانون عام في كلّ اللّغات يطلق عليه "قانون الاقتصاد في الجهد."[27]

ويلجأ النّحاة إليها غالبا لتفسير نطق الكلمات على هيئة معيّنة، وهي ملحقة بالعلل التّعليمية أو بالقواعد النّحويّة مع فارق بسيط يميّزها عنها، وهو أنّها لا تختصّ بباب نحويّ معيّن، كما أنّها لا تخضع لاطّراد دائم على الرّغم من أنّ منها ما يطّرد ليكون قانونا لغويا لا يمكن ردّه مثل "علّة التقاء السّاكنين."[28].

والعلل الاستعمالية كما يحدّدها الدّكتور حسام أحمد قاسم تشتمل على ستّ علل من العلل التي ذكرها السّيوطي في كتابه "الاقتراح" وهي: علّة استغناء علّة استثقال علّة مشاكلة، علّة مجاورة، علّة اختصار، وعلّة تخفيف.[29]

ولكنّ المتتبّع لهذه العلل يلحظ أن علّتي المشاكلة والمجاورة علّة واحدة؛ ذلك أنّ بعض النحّاة استعملوا صراحة مصطلح "الجوار" بدل"المشاكلة". وكذلك فعلّتا الاختصار والتّخفيف هما علّة واحدة لأنّ الاختصار داخل ضمن نطاق التّخفيف لأنّه ضرب منه ووسيلة من وسائله.[30]

وتدرج ضمن هذه المجموعة ممّا شاع في كتب النّحو ولم يذكره السّيوطي في "الاقتراح" علل كثرة الاستعمال، وتوالي الأمثال، والتقاء السّاكنين، وطول الاسم وطرد الباب وعدم النّظير.[31]

❖**علل التّخفيف والثّقل:** تقوم ظاهرة التّخفيف على رفض النّطق اللّفظي باعتباره علّة تؤثّر على اللّغة صوتا وتركيبا؛ إذ كان الثّقل سببا في اللّجوء إلى طلب نقيضه وهو الخفّة[32]، وهما بهذا المفهوم ظاهرتان متضادّتان ومع ذلك فهما وجهان لعملة واحدة.[33] وهما مرتبطان بطبيعة اللغة، ولا يمكن الاستغناء عن البحث فيهما لفهم كثير من أسرار اللّغة، وبالرّغم من أنّ ظاهرة التّخفيف تقوم على قسيمها الثّقل إلاّ أنّه ليس من العلل الثّواني والثّوالث، ولكنّه من العلل التي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب.[34]

وأبرز دواعي الثّقل التي تقتضي التّخفيف توالي الأمثال أو عدم الانسجام الصّوتي، كما أنّ أكثر وسائل التّخفيف هي الحذف والإدغام والإبدال، فقد يحذف الحرف مصدر الثّقل أو يدغم في غيره، أو يبدل منه حرف آخر، وكذا تحذف الحركة وتستبدل بحركة مناسبة.[35]

والتّخفيف بذلك مظهر من مظاهر التّفسير اللغوي القائم على الذّوق الاستعمالي للّغة، يقول تمام حسان: "من مظاهر الطّاقة التّفسيرية في النّحو ظاهرة التّعليل لأحكام النّحو وأقيسته، ولعلّ طلب الخفّة أن يكون أوسع العلل العربيّة مجال تطبيق، وحسبه أن يجد اعترافا مؤكّدا من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكانا مهمّا بين مبادئه تحت عنوان Economy of effort أي الاقتصاد في المجهود."[36]، على أنّ هناك من اللّغويين من لا يرى أنّ طلب الخفّة من علل النّحو، ولكنّه غاية لعلّة الثّقل.[37]

ومن أمثلة حذف الحركة لثقل توالي حركتين قراءة "﴿مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:09] التي اعتبرها الزّجاج تخفيفا لثقل الضّمتين المتواليتين[38]

وكذلك لثقل كسرتين كقراءة: "لاَ يَخْرُجُ إلاَّ نَكْدًا"[الأعراف:58]، أمّا الفتحة فإنّها لا تحذف لخفّتها.[39]

ويكون التّخفيف كذلك بإدغام أحد الحرفين في الآخر، وذلك كقراءة نافع "تَصَدَّى"[عبس:06] والأصل فيها "تتصدّى" فأدغمت التاء في الصاد لقرب المخرجين[40]، كما يكون بإبدال أحد الحرفين بآخر كما في أوائل، فهو من أفعل فاؤه واو وعينه واو والجمع منه "أواول" ثمّ أبدلت الواو الأولى همزة.[41]

وممّا لاحظه النحّاة من هذا القبيل أنّ مصدر الثّقل قد يكون عدم التّجانس بين الأصوات المتجاورة كعدم التّجانس بين الكسرة والضّمة أو بين الياء والواو ولذلك يرون أن تحريك النون بالضم في قوله تعالى:﴿ أَنِٱعۡبُدُواْ ﴾[نوح:03] أجود لأنّهم يستثقلون ضمّة بعدها كسرة.[42]

❖ **علّة طرد الباب:** من العلل التي تردّ إلى رغبة اللّغات في الاقتصاد وتقليل عدد الصّيغ والقوانين. والمقصود بها تعميم الحكم على الباب النّحوي رغم وجود علّته في بعض أفراده، وهو يشمل الجميع رغبة عن التّعدّد في الصّيغ والقواعد ومن الأمثلة على ذلك حذف همزة الرّباعي المهموز الأول في صيغة "أفعل" نحو: أكرم فالأصل فيها "أأكرم" وحذفت الهمزة لئلا تجتمع همزتان، ثم سرى الحكم على سائر الأفعال الملحقة بالرّباعيّة، وإنْ لم تجتمع فيه همزتان نحو: يكرم ويلهي، كما قالوا: يعد، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم اتبعوا سائر الباب ذلك، وإن لم يكن فيه ياء نحو تعد و تزن، ومن الأمثلة على ذلك أيضا دخول الضّميرين "هو" و"أنت" ونحوهما فاصلة بين الخبر والنّعت في قولك: إنّ زيدا هو العاقل، ثم أدخلت فاصلة فيما لا يمكن أن يكون فيه النّعت.[43]

❖ **علّة الاستغناء:** هذه العلّة متّصلة بالرّغبة في الاقتصاد، ومضمونها أنّ العرب لم تستخدم صيغة قياسيّة أو تركيبا قياسيّا لوجود ما يؤدّي معناه فاستغنوا به عنه[44]، وقد عقد ابن جنّي بابا سمّاه "باب في امتناع العرب من

الكلام بما يجوز في القياس"، ورأى أنّ ذلك يقع في كلامهم إذا استغنوا بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم: "ما أجود جوابه"، عن قولهم: "ما أجوبه" وكاستغنائهم بقولهم: "كاد زيد يقوم"، عن قولهم: "كاد زيد قائما أو قياما". وممّا رفضوه استعمالا والقياس يقبله "وذر" و"ودع" استغني عنهما بـ "ترك".[45]

❖ **علّة التقاء السّاكنين:** التقاء السّاكنين من العلل الأساسية في العربيّة إذ لا يلتقي في درج الكلام ساكنان. وتستخدم لتفسير نطق الكلمة في تركيب معين عن نطقها في حالة الوقف. وعليه فهي من العلل التّعليمية التي تفسّر كيفيّة النّطق والتّخلّص من التقاء السّاكنين لا يكون بتحريك أحدهما فحسب، و إنّما قد يكون بحذفه أو قلبه، ومن أمثلة التّحريك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [التّحريم:09]، فقد كسرت الدّال لالتقاء السّاكنين.[46]

ويعتبر الكسر أصل التّخلّص من التقاء السّاكنين، ومع ذلك فقد يكون التّحريك بغيره وذلك مثل "أيّان"، فهي كما يرى بعض النحّاة ظرف مبني والأصل في البناء السّكون، وقد فتحت النّون هاهنا لالتقاء السّاكنين، واختير الفتح في هذه الحال بدلا عن الكسر لشبهه بالألف وخفّته معا، ولوجود الألف قبل السّاكن الأخير"النون".[47] أمّا عن الحذف فمثاله قوله تعالى: ﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ﴾ [يوسف:63]، فالأصل فيه "نكتال" فحذفت الضّمة من اللام للجزم وحذفت الألف لالتقاء السّاكنين.[48]

❖ **علّة كثرة الاستعمال:** من العلل البارزة في العربيّة، وهم يعلّلون بها بعض التّغيّرات التي تطرأ على الكلمات أو التّراكيب التي يشيع استعمالها في كلام العرب وهي مقترنة في أكثر أحوالها بعلّة التّخفيف إذ أنّ ما يكثر استعماله يكون أشدّ حاجة إلى التّخفيف.[49]

ولهذه العلّة ــ كذلك ــ ارتباط بقانون الاقتصاد اللغوي، لأنّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللّغوية مفهومة معروفة، ولذلك لا يجد المتكلم حاجة في الاقتصاد في لفظها. ومن الأمثلة على ذلك أنّ المتكلّم العربي يكثر من استعمال النّداء فنجده في بعض الأحيان يلجأ إلى حذف الحرف الأخير من المنادى فيقول مثلا: يا فاطم، ويا معاوي ويا بثين، والأمر نفسه بالنّسبة لقولهم "مرحبا وأهلا" أي نزلت مرحبا ولقيت أهلا لكنّهم لجأوا إلى الحذف لكثرة استعمالهم لهذه العبارة.[50] ومن أمثلة حذف الحركة لكثرة الاستعمال حذف الهمزة من كلمة "سبأ" في مثل قول الشاعر:

عَيْنًا تَرَى النَّاس إِلَيْهَا نَيْسَبَا

مِنْ صَادِرٍ و وَارِدٍ أَيْدِيْ سَبَا[51]

❖ **علّة الجوار:** هذه العلّة لون من ألوان المشاكلة بين المتجاورين ويقصد بها أخذ الكلمة حكما إعرابيّا لكلمة أخرى سابقة عليها على الرّغم من اختلاف حكمها.[52] وهي العامل النّحوي الذي عمل الجرّ بها وليس الإضافة بحرف الجرّ.[53] كما أنّ حركة الجرّ النّاتجة عنها ليست حركة بناء ولا إعراب وإنّما هي لمجرّد الاستحسان اللفظي الذي لا تعلّق له بالمعنى.[54] ومن الأمثلة على ذلك قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" حيث رأى بعض النحّاة أنّ النّعت "خرب" مجرور بالمجاورة، وقد لحقته الكسرة ليتناسب اللّفظان في الإعراب.[55] و من مظاهر المجاورة الإتباع، وهو تحريك حرف بحركة الحرف المجاور له وهو إمّا أن يكون في كلمة واحدة كقراءة من كسر الحاء في قوله تعالى: "حِلِيهم"[الأعراف:148] أو أن يكون في كلمتين نحو: "الحمدُ لُله" [الفاتحة:02] بضمّ لام لفظ الجلالة.[56] ومن الشّواهد الشّعرية على ذلك قول الشّاعر:

تُرِيـــكَ سُـــنَّة وَجْـــهٍ غـــيرِ مُقْرَفَـــةٍ
مَلْسَـــاءَ لـــيسَ لهَـــا خـــالٌ ولا نَـــدَبُ

فغير نعت لـ: "سنة" المنصوبة، وجر للمجاورة.[57] ويمكن الإشارة أنّ ممّا يندرج تحت حكم المجاورة صرف ما لا ينصرف للتّناسب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَلَا وَسَعِيرًا ﴾"سَلاَسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيراً" [الإنسان:04]، وهو ما يعرف بعلّة المشاكلة، وقد توصّلنا قبل قليل إلى أنّ المجاورة والمشاكلة يعتبران علّة واحدة .

إنّ المتمعّن في هذا النّوع من العلل قد يخطر له فهم الجوار على أنّه نوع من القياس، حيث يعلل النّحاة مخالفة الكلمة لإعرابها الصّحيح بالقياس على الكلمة المجاورة، ولذلك أطلقوا عليه الحمل على الجوار، و"الحمل" أكثر المصطلحات دلالة على القياس التّعليلي.[58]

2.7. العلل الدّلالية: وهي مجموعة العلل التي تفسّر القاعدة النّحويّة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تبرر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدّلالية التي تتحقّق جرّاء ذلك الخروج.[59] و يندرج ضمنها ما يلي:

❖ **علّة الفرق:** تستعمل في تفسير ما جاء فرقا بين حرف وآخر أو بين صيغة وأخرى[60]، وتشير بعض النّصوص إلى أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت:154هـ) قد اعتلّ بها للقراءة "فَـرُهُنٌ مقبُوضَـةٌ" مقابل قراءة الجمهور"فَرِهَـانٌ مَقْبُوضَـةٌ "[البقرة:283]، وهو يرى أنّ الذي قرأ بها عمد إلى الفرق بين "الرّهان" من "الرّهن" و"رهان الخيل"[61] ومثال ذلك ما يراه البصريون أنّ "إنّ" تخفف فيقال فيها "إنْ"، ويجوز أن تعمل إذا وليها اسم، يقول ابن مالك (ت: 672هـ) "ومذهبهم أنّ اللام التي كانت بعد هذه هي التي كانت مع التّشديد، إلاّ أنّها مع التّخفيف والإهمال تلزم فارقة بين إنْ المخفّفة وإنْ النّافية ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس."[62]

❖ **علّة أمن اللّبس:** وتقترن بعلّة الفرق لأنّ عدم الفرق يؤدّي إلى اللّبس والفرق يقع رغبة عما يؤدّي إليه عدم الفرق من لبس، وهي من العلل الموجبة في النّحو العربي، إذ أنّ كل ما يؤدّي إلى اللّبس في المعنى يجب الابتعاد عنه؛ يقول ابن مالك في هذا السّياق:

وإِنْ بشـــكلٍ خِيْـــفَ لَـــبْسٌ يُجْتَنَـــبْ

ومـــا لبـــاعَ قـــد يُـــرَى لنحـــوِ حَـــبْ

ويشرح ابن عقيل (ت:769هـ) هذا الكلام فيقول: "إذا أسند الفعل الثلاثي معتلّ العين ـ بعد بنائه ـ إلى ضمير متكلّم أو مخاطب أو غائب فإمّا أن يكون واويًا أو يائيًا، فإن كان واويا نحو سام من السّوم وجب عند المصنّف كسر الفاء أو الإشمام فتقول سِمت، ولا يجوز الضّم، فلا تقول سُمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنّه بالضمّ ليس بالإشمام نحو سُمت العبد."[63]

إنّ كلّ التّغييرات التي تطرأ على الجملة في العربيّة من تقديم وتأخير وتضمين وحذف مشروطة عند النّحويين بأمن اللّبس، وعلى ذلك يجوز حذف كلّ ما يمكّن من إدراك المعنى المقصود في غياب المحذوف، وإلاّ فممتنع حذفه.[64] فأمن اللّبس قاعدة حاكمة تمنع الجائز أحيانا وتوجبه أحيانا أخرى.[65]

❖ **علّة التّوكيد:** تستخدم في تفسير ما يحدث في التّركيب اللّغوي من تغييرات ناتجة عن طريق الزّيادة في أغلب الأحيان مؤديّة وظيفة التّوكيد على مستوى الأسلوب[66]، وقد مثل لها السّيوطي بدخول لام الابتداء على الاسم في نحو قوله تعالى: "لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ"[يوسف:08]، و زيادة نون التّوكيد في الفعل نحو "لأَقْتُلَنّـك" [المائدة:27]، وتدخل لام الابتداء على الاسم لتوكيد الخبر وتحقيقه.[67] كما تدخل نون التّوكيد على الفعل لتأكيد وقوعه.[68]

وقد تستخدم . أيضا- لتحويل صيغة الإضافة في مثل قولنا: "أكلت نصف التّفاحة" إلى البدليّة "أكلت التّفاحةَ نصفَها"، والإضافة هي الأصل في التّركيب والبدل فرع حوّل عن أصله لغرض التّوكيد.[69]

ومع أنّ معنى التّحويل ظاهر في هذا المثال ممّا يخوّل للبعض إدراجها ضمن العلل التّحويليّة؛ إلاّ أنّها باقية على أصلها في التّأثير على دلالة تركيب معيّن بل إنّ هذا التّركيب نفسه قد سيطرت عليه الوظيفة الدّلالية بالرّغم من أنّه حوّل من أصل الإضافة إلى فرع البدليّة.

3.7. العلل التّحويليّة: يقصد بها تلك العلل التي تردّ إلى فكرة الأصل والفرع وتضمّ علّتين من العلل التي ذكرها السّيوطي وهما علّة الإشعار وعلّة التّعويض، كما تضمّ علّة استصحاب الحال، وعلّة الردّ إلى الأصل، وعلّة العدل والحمل بجامع الأصليّة والفرعيّة، والحمل على المعنى.[70]

❖ **علّة الإشعار(الدّلالة على الأصل):** علّة مبرّرة للحذف الذي قد يطرأ في تركيب لغويّ ما، أي أنّ في هذا التّركيب ما يدلّ على المحذوف، وقد تبرّر الزّيادة . أيضًا- إذا جاءت مشعرة بغرض معيّن[71]، مثال ذلك جعل الفتحة في: "يسعَون ويرضَون، موسَون" مشعرة بالألف المحذوفة دالّة عليها.[72]ويرى ابن مالك أنّ "لو المصدرية" تغني عن التّمنّي فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء نحو قول الشاعر:

سَـــرَيْنَا إِلَـــيْهِم فِي جُمُـــوعٍ كَأَنّهَـــا
جِبَـــالُ شَـــرَوْرَى لـــو نُعَـــانُ فَنَنْهَـــدَا

فلك في نصب "ننهد" أن تقول نصب لأنّه جواب تمنّ إنشائيّ كجواب "ليت" لأنّ الأصل "وددنا لو نعان" بحذف فعل التمنّي دون لفظه، فكان لها جواب كجواب "ليت".[73]

❖ **علّة التّعويض:** وهي من العلل التّحويليّة إذ يحذف صوت أو كلمة ثم يستبدل المحذوف بصوت آخر أو كلمة أخرى، ومن هنا يمكن أن يقسّم التّعويض

بناء على نوع المحذوف إلى تعويض عن حرف وتعويض عن حركة وتعويض عن كلمة وتعويض عن جملة[74]، وبذلك تأتي هذه العلّة مبرّرة هذا التّعويض وهو كثير في اللّغة كقولهم: "إنّ بعض التّنوين يأتي للعوض، وأنّ الميم في اللهمّ عوض عن يا التي للنّداء، وأنّ التاء في إقامة عوض عن الواو التي حذفت في تصريف الكلمة."[75] وسنكتفي في التّمثيل لهذه العلّة بتنوين العوض، ففي قوله تعالى: "وَأَنتُم حِينَئذٍ تَنظُرُونَ" [الواقعة:84] جاء التّنوين في "إذ" عوضا عن جملة أي حين إذ بلغت الرّوح الحلقوم فحذفت وجيء بالتّنوين عوضا عنها، وقد يكون التّنوين أيضًا عوضا عن اسم وهو الذي يلحق "كلّ" عوضا عمّا تضاف إليه نحو: "كلٌّ قائم" أي: "كلّ إنسان قائم" فحذف "إنسان" وجيء بالتّنوين عوضا عنه، وقد يكون كذلك عوضا عن حرف، وهو اللاحق لـ "جوارٍ وغواشٍ" ونحوهما رفعا وجرا.[76]

وقد تحذف الحركة في الكلام العربيّ ويعوض عنها، وذلك كزيادة السين في "اسطاع" لغة في "استطاع"، فزادوا السّين عوضا من ذهاب حركة الواو لأنّ الأصل في "أطاع": "أطوع".[77]

❖ **علّة استصحاب حال الأصل:** الاستصحاب في ذاته لا يعني التّحويل، وإنّما يعني عدم التّحويل، ينطلق من الإيمان بفكرة الأصل والفرع ومعناه الإبقاء على ما يستحقّه الأصل عند عدم دليل النّقل.[78] يقول ابن الأنباري(تـ:577ه): "ومثال التّمسك باستصحاب حال الأصل في الاسم المتمكّن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنّما بني منها ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمّن معناه، فكان باقيا على أصله في الإعراب، ومثال التّمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء وإنّما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء."[79]

ومع أنّ الاستصحاب ينطلق من الإيمان بفكرة الأصل والفرع التي سوّغت تصنيفه ضمن العلل التّحويليّة؛ إلاّ أنّ الأولى أن يبقى دليلا من أدلّة النّحو ذلك أنّه يفتقر إلى القوّة الإقناعيّة وإلى ردّ القضايا إلى الاستعمال اللّغوي بخلاف العلّة، وربّما كان الاستدلال به قدحا في كونه دليلا فضلا في أن يكون علّة يقول ابن الأنباري: "الاستصحاب من أضعف الأدلّة".[80]

❖ **علّة الردّ إلى الأصل:** يقرّر النّحويون أنّه لا يجوز التّمسك بالأصل ما دامت هناك علّة تجوّز العدول عنه. فهناك حالات يمكن فيها الرّجوع إلى الأصل المهجور الذي استمرّ الاستعمال بخلافه تنبيها عليه لئلا يُجهَل، فعلّة إبقائه هي دلالته على الأصل المتروك.[81] وهناك حالات قياسيّة ممّا يرجع فيه إلى الأصل كالتّثنية والجمع والتّصغير، كما يمكن أن توجد حالات غير قياسيّة كالضّرورة التي تبيح الرّجوع إلى الأصل المهجور. يقول الشّاعر:

مَهــلاً أَعَــاذِلَ قــد جرّبــتِ مــن خُلُقِــي

أنِّــي أجــودُ لأقــوامٍ وإنْ ضَــنِنُوا

والقياس أن يقال "ضنّوا" بالإذغام، لكنّ الشّاعر كان مضطرّا في الرّجوع إلى الأصل[82]، ومن الأصول المتروكة التي رجع إليها مجيء اسم المفعول من الأجوف على وزن"مفعول"، فيقولون: مقوول ومبيوع، ومن ذلك:

نُبِّئــتُ قَومَــكَ يَزعُمُونَــكَ سِّــيدا

وإِخَــالُ أَنَّــكَ سِّــيدٌ مَعْيُــونُ[83]

❖ **علّة العدل:** تتّضح هذه العلّة في بحث الممنوع من الصّرف فالنّحويون مثلا يذهبون إلى أنّ "مثنى و ثلاث و رباع" معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، كما يذهبون إلى أن "عمر ومضر وزحل" وأمثالها معدولة عن أعلام هي عامر وماضر وزاحل.[84] وقد يكون العدول عن الجهة كذلك وهو مخالفة

اللّفظ لما عليه بقية أفراد بابه، ومن ذلك أنّ النحّاة عللوا بناء "حيث" على الضمّ لمخالفتها أخواتها من الظّروف في أنّها لا تضاف، وكذلك "أيّ" بأنّها خالفت أخواتها لأنّ حرف النّداء قد يدخل عليها.[85]

❖ **علّة التّركيب:** حقيقة علّة التّركيب أنّها تشترك مع علّة العدل في أنّهم يعلّلون بها لأحد الأمرين إمّا البناء أو المنع من الصّرف، في منع الصّرف في نحو "بعلبكّ" و"حضرموت" وهي للبناء في مثل "خمسة عشر"، وكذلك المضارع إذا اتّصلت به نون التّوكيد؛ فإنّه يبنى على الفتح كما يبنى الشيئان إذا ضُمّ أحدهما إلى الآخر.[86] ومن ذلك أنّ البصريين يعلّلون الفتح في نحو: "يا ابن أمّ" بأنّ الاسمين جعلا بمثابة الاسم الواحد، فصارا كقولنا"خمسة عشر".[87]

❖ **علّة الحمل على المعنى:** تستعمل علّة الحمل على المعنى وسيلة لتبرير وتسويغ الخارج من النّصوص على قواعد المطابقة في النّوع والعدد[88] وبهذا الاعتبار تكون وسيلة قياسيّة، وتكون كذلك إحدى الوسائل التّحويليّة حين يعلّل بها للخروج على المطابقة في العلامة الإعرابيّة.[89] وكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، مثال ذلك في التّعليل للخروج على قواعد المطابقة في النّوع قول تعالى: "إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ المُحْسِنِيْنَ"[الأعراف:56]، حيث رأى بعض النّحويين أنّ"قريب" من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى، وذلك شبيه بقول الشاعر:

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنّمَا

يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا.

فكفّ مؤنّث إلاّ أنّه مؤوّل في المعنى بعضو، فذكّر صفته، وعلى ذلك أوّل النحّاة الرّحمة وهي مؤنّثة بالإحسان.[90] ومن ذلك قوله تعالى: "فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ"[البقرة:275]، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنّثة حملا لها على

معنى الوعظ.[91] ومن أمثلة استخدام الحمل على المعنى للخروج على المطابقة في العدد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل:45]، وقد وردت "يختصمون" حملا على معنى "فريقان" لأنّ كلّ فريق جماعة من الرّجال.[92]

4.7. العلل القياسيّة: تنطلق من فرض مؤدّاه أنّ الحكم ينتقل من(أ) إلى (ب) لوجود علاقة بينهما، وهي علاقة تخيليّة في الواقع تقوم على الشّبه في اللّفظ أو في المعنى[93]، يقول السّيوطي: "القياس في العربيّة أربعة أقسام: حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ."[94] وهذا النّص كفيل بتلخيص ظاهرة الحمل في العربيّة.

والتّشابه منه ما يكون في اللّفظ ومنه ما يكون في المعنى ومنه ما يكون في صفة من الصفات.[95] فمثال الأوّل أنّ السّهيلي (ت:581هـ) علّل عدم جمع "فَعلان" جمع سلامة وتأنيثه بالهاء وتنوينه بأنّه محمول على المثنّى في اللّفظ.[96] ومثال الثّاني حمل "كان" على "ليس" في العمل لما بينهما من شبه وتعليل بناء "متى" بأنّها أشبهت حروف الشّرط والاستفهام شبها معنويا[97] ومثال الثّالث تعليل بناء "الذي" بأنّه أشبه الحرف في صفة من صفاته، فإنّه في كلّ أحواله مفتقر إلى الصّلة، فأشبه الحرف في ملازمة الصّفة، فلزم البناء.[98]

أمّا الحمل على الضدّ فهو أن يحمل المقيس على المقيس عليه لوجود علاقة تضادّ بينهما في المعنى، ومنه تعليل الكسائي (ت:189هـ) لقول الشّاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

لَعَمْرُ اللهِ أَعجَبَنِي رِضَاهَا

فقد عدّي الفعل "رضي" بـ "على" حملا على ضدّه "سخط".[99]

5.7. العلل الجدليّة: هي العلل التي ترتكز على فرضيّات غير لغويّة وهي نتاج لافتراض المشابهة بين اللّغات وبين غيرها من ظواهر العالم الخارجي، وهو ما

يؤدّي إلى انعكاس نظرة الدّارسين إلى العالم الخارجي على دراسة اللّغة.[100] ويندرج في هذا القسم مجموعة من العلل أبرزها: علّة التّغليب، والمعادلة والتّقوية، والأولى.[101]

❖**علّة التّغليب:** يبيّن السّيوطي مفهوم علّة التّغليب فيرى أنّها "إعطاء الشّيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين."[102] وقد مثّل لها بقوله تعالى: "وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِيْنَ"[التحريم:12] حيث غلّب التّذكير على التّأنيث[103]، ويرى ابن هشام(ت:761هـ) أنّ العرب يغلّبون على الشّيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، و يسوق لذلك جملة من الأمثلة منها أنّهم قالوا "الأبوين" في الأب والأم، ومنه قوله تعالى: "وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ"[النّساء:11]، ومنه "المشرقين والمغربين" و"الخافقان" في المشرق والمغرب والخافق الغرب و"القمرين" للشّمس والقمر في مثل قول الشّاعر:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بَوَجْهِهَا

فَأَرَتْنِيَ القَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا.

أي الشّمس وهو وجهها وقمر السّماء.[104] وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾"فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِيْ عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِيْ عَلَى أَرْبَعْ"[النّور:45]، ولأجل ذلك أطلقت "من" على ما لا يعقل، وهو حاصل في العموم في قوله تعالى:﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [النّور:45]، وفي التّفصيل بقوله السّابق: "مَنْ يَمْشِيْ عَلَى رِجْلَيْنْ" وقد جعل السّهيلي من ذلك قوله تعالى: "وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ"[القيامة:09] حيث المذكّر غُلِّب على المؤنّث لاجتماعهما.[05]

❖ **علّة المعادلة:** يذكر السّيوطي هذه العلّة تحت اصطلاحات مختلفة منها "التّعادل"[106]، و"تعارض اللفظين"[107] وكذا "التّقاصّ".[108]، والحاصل من أمرها أنّ العرب ترغب إلى تحقيق المعادلة والتّوازن بين أمرين، وذلك بتبادل الكلمتين حكما خاصا بهما، بمعنى أن تعطي كلاً منهما الأخرى حكما مساويا لما أخذته منها. ومن ذلك حمل الجرّ على النّصب في باب ما لا ينصرف كحمل الجرّ على النّصب في باب المؤنّث السّالم[109]، وقد علّل ابن الأنباري بهذه العلّة لقلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات، وقال: "لأنّهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو "أقّتت" و"أجوه" أبدلت الهمزة هاهنا واوا من باب التّقاصّ والتّعويض."[110] وقد تطّرد هذه العلّة حتّى في باب "معاني الأدوات والحروف" حيث أعطى العرب "غير" حكم "إلاّ" في الاستثناء، كما أعطوا "إلاّ" حكم "غير" في الوصف بها. وكذلك أعطوا "أن" المصدرية حكم "ما" المصدرية في الإهمال كما في قول الشّاعر:

أَنْ تَقْـــرآنِ عَلَـــى أَسْـــمَاءَ وَيْحَكُمَـــا

مِنِّـــي السَّـــلامَ وَأَلاَّ تُشْـــعِرَا أَحَـــدَا

وغيرها ممّا يشيع في كتب النّحو.[111] ويمكن أن نجد علّة المعادلة في أفكار كثيرة في كتب النّحو كالتّعويض والإبدال والإنابة، إذ أنّ كلاّ من النّائب والبدل والعوض إنّما يؤتى به في الكلام لتحقيق التّوازن الذي تفتقر الكلمة أو الجملة إليه بعد أن يحذف أحد حروفها أو أركانها.[112]

❖ **علّة التّقوية:** لهذه العلّة علاقة بعلّة المعادلة، لأنّ التّقوية لا تقع إلاّ لما هو ضعيف، وبالتّالي فهي تعيد التّوازن إليه، وهي تحدث في الكلمات قليلة الحروف بزيادة حرف لها، وفي الحروف السّاكنة بتحريكها، وفي المتحرّكة بزيادة حرف يبرّر حركتها، وفي الحروف الخفيّة بزيادة حرف يبيّنها.[113] ومن الأمثلة على ذلك ما يراه الكوفيون من أنّ الاسم في "ذا" و"الذي" هو الذال وحدها، وكلّ ما

زيد على ذلك كان تكثيرا لها[114]، وذلك لأنّ" الألف" و"الياء" فيهما يحذفان في التّثنية فنقول: "قام ذان ورأيت ذين، ومررت بذين، وقام اللذان، ورأيت اللذين ومررت باللذين"[115]، ومن تقويّة الحرف السّاكن بتحريك ياء المتكلّم بالفتح كقوله تعالى: "وَمَحْيَايْ" [الأنعام:162] ويرى ابن الأنباري أنّ من قرأ بالفتح" فلأنّ من حقّ الياء أن تكون متحرّكة مفتوحة كالكاف في أكرمتك، وإنّما كان الأصل أن تكون متحرّكة لأنّه اسم مضمر على حرف واحد، فينبغي أن يبنى على حركة تقوية له."[116]، أمّا عن تقوية الحركة فتكون بإظهارها بزيادة "هاء" السّكت في نحو "لِمَه"، فزيدت الهاء لبيان الحركة.[117]

❖ **علّة الأولى:** علّة الأولى أن تقرّر الأحكام على نفس التّرتيب الذي ارتضاه النّحويون لها. وتستخدم في التّرجيح بين العوامل[118]، وقد مثّل لها السيوطي بقول النحّاة "إنّ الفاعل أولى برتبة التّقديم من المفعول"[119]، وقد علّل بها ابن الأنباري بناء أسماء الإشارة و"ما" التّعجبية بقوله: "أجمعنا على أنّ الاسم يبنى إذا تضمّن معنى حرف منطوق به، وإذا بني الاسم إذا تضمّن معنى حرف غير منطوق به كان من باب أولى."[120]والمتمعّن لهذه العلّة واجد أنّها ليست إلاّ تقريرا لقواعد النّحو وأحكامه على التّرتيب الذي ارتضاه النّحويون لها، فما دام الفاعل يسبق المفعول في ترتيب الجملة الفعليّة، فتقديمه هو الأولى، لأنّ التّقديم هو الأصل والتّأخير فرع عليه.[121] وهي بذلك من باب حمل الأصول على الفروع ، لأنّه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به.[122]

ونصل في الأخير إلى أنّ الاختلاف في تقسيمات العلّة النّحويّة كان بسبب اختلاف الأساس أو المرتكز الذي انطلق منه كلّ تقسيم، فأفضىت الغاية من التّعليل إلى تقسيمها إلى تعليميّة و قياسيّة و جدليّة نظريّة، كما أفضى مرتكز الحكم النّحوي إلى أن تقسّم إلى موجبة للحكم و مجوّزة له، و حين اعتبر اطّراد الحكم النّحوي مرتكزا هو الآخر كانت قاصرة و متعدّية، كما قسّمت إلى

مركّبة وبسيطة عندما اعتبر بعض النّحويين مرتكز الشّكل، وقسّمت أيضا باعتبار المضمون إلى علة تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم و تكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم. وقسّمت من ناحيّة أخرى على أساس الوسيلة من التّعليل إلى علّة استعماليّه وعلّة دلاليّة وعلّة تحويليّة وعلّة قياسيّة وعلّة جدليّة؛ واعتبر كلّ قسم من هذه الأقسام حقلا يتضمّن مجموعة من العلل الخاصّة.

ولعلّ هذه التّفريعات والتّقسيمات الكثيرة للعلّة النّحويّة تثبت مكانتها المتميّزة في مباحث النّحويين، وإذا كان القياس هيكل الدّرس النّحوي؛ فإنّ العلّة أساسه وعموده وهذه نتيجة النّتائج التي أردنا تقريرها من خلال هذا البحث.

8. قائمة المصادر والمراجع:

1) أحمد عفيفي، ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي، ط1: الدّار المصريّة اللّبنانيّة القاهرة، 1996م.

2) الإستراباذي رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط 1: دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، 1998م.

3) ابن الأنباري أبو البركات:

ـ أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1: دار الأرقم، بيروت لبنان 1999م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د،ط): المكتبة العصريّة، صيدا. بيروت 1997م .

ـ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (د،ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م.

. لمع الأدلّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د،ط): المطبعة السوريّة، 1957م .

4) تمّام حسّان، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب ـ (د ط): عالم الكتب، القاهرة، 2004م .

5) جلال شمس الدّين، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين . دراسة إبستيمولوجية . (د ، ط): مؤسّسة الثّقافة الجامعيّة الإسكندرية، 1994م.

6) ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار،(د،ط): المكتبة العلميّة، (د،ت).

7) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، (د،ط): موفم للنّشر الجزائر، 2007م.

8) ابن حزم الظّاهري، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، 1345هـ

9) حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي . دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم . ط1: دار الآفاق العربيّة، القاهرة، 2007م.

10) حسن خميس سعيد الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين ط1: دار الشّروق، عمان، 2000م.

11) خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ط1: مكتبة الآداب القاهرة 2006م.

12) الزّجاّج أبو إسحاق، معاني القرآن و إعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي (د،ط): عالم الكتب، بيروت. لبنان، (د،ت).

13) الزّجاّجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك ط6: دار النّفائس بيروت. لبنان، 1974م.

14) ابن السّرّاج أبو بكر، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ط3: مؤسّسة الرسالة، بيروت. لبنان، 1996م.

15) سيبويه أبو بشر، الكتاب، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، (د،ط): مكتبة الخانجي القاهرة،(د،ت).

16) السّهيلي أبو القاسم، نتائج الفِكَر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوّض، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، 1992م.

17) السّيوطي جلال الدين:

ـ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (د، ط): المكتبة العصريّة صيدا. بيروت، 1988م؛

ـ الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، ط1: دار الكتب العلميّة بيروت. لبنان، 1998م؛

ـ الأشباه والنّظائر، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة صيدا . بيروت، 1999م.

18) شذى جرّار، إبرام الحكم النّحوي عند ابن جني، ط1: دار اليازوري، عمان الأردن،2006م.

19) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6: مؤسّسة قرطبة، بغداد 1976م.

20) ابن عقيل بهاء الدّين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الديّن عبد الحميد، (د، ط): مكتبة التّراث، القاهرة، 2005م.

21) علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ط1: دار غريب، القاهرة 2006م.

22) الفاسي محمّد بن الطيّب، فيض نشر الانشراح في روض طيّ الاقتراح تحقيق: محمّد يوسف فجّال، ط2: دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة، 2002م.

23) فهمي حسن النّمر، ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم (د، ط): دار الثّقافة، القاهرة، 1985م.

24) ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا. بيروت، 2001م.

25) مازن المبارك، النّحو العربي . العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها. ط1: المكتبة الحديثة بيروت، 1965م.

26) ابن مالك جمال الدّين، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السّيّد ومحمّد بدوي المختون، ط1: هجر للطّباعة والنّشر، 1990م.

27) محمّد حسن الجاسم، القاعدة النّحويّة- تحليل و نقد- ط1: دار الفكر دمشق 2007م.

28) محمّد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، ط2: النّاشر الأطلسي الرّباط 1983م.

29) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، (د، ط): دار المعرفة الجامعيّة الإسكندرية،2002م.

30) ابن هشام جمال الدّين، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 1999م.

9. الهوامش:

[1] الزّجّاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط6: دار النفائس، بيروت . لبنان،1974م، ص 64.

[2] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ط 1: دار غريب القاهرة، ص 171.

[3] حسن خميس سعيد الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1: دار الشروق، عمان، 2000م، ص 54.

[4] الزّجّاجي، الإيضاح، ص 64.

[5] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص 171.

[6] الزّجّاجي، الإيضاح، ص 65.

[7] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص 172.

[8] المرجع نفسه، ص 172.

[9] الإستراباذي رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط 1: دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، 1998م، ج1، ص 87.

[10] شذى جرّار، إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنّي، ط1: دار اليازوري العلميّة، عمان الأردن، 2006 ص 12.

[11] ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، (د. ط): المكتبة العلميّة، (د ت)، ج، ص 96، 146، 165.

[12] ابن حزم الظّاهري، الإحكام في أصول الأحكام، نقلا عن: مازن المبارك، النّحو العربي ص 127.

[13] ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 96.

[14] المصدر نفسه، ج1، ص 170 / 173.

[15] حسن سعيد خميس الملخ، نظريّة التّعليل، ص 110.

[16] عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6: مؤسّسة قرطبة، بغداد، 1976م، ص 207.

[17] المرجع نفسه، ص 200.

[18] السّيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان،1998 م، ص 75.

[19] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص 195.

[20] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 194.

[21] علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص 195.

[22] السّيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص 71.

[23] المصدر نفسه، ص 73.

[24] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم ط1: دار الآفاق العربيّة، القاهرة، 2007م، ص 374.

[25] المرجع نفسه، ص 374.

[26] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، (د، ط): موفم للنشر، الجزائر 2007م، ج2، ص 26.

[27] أحمد عفيفي، ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي، ط1: الدار المصريّة اللّبنانية، القاهرة 1996م ص 18.

[28] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص 375.

[29] المرجع نفسه، ص 375.

[30] نفسه، ص 375، 376.

[31] نفسه، ص 376.

[32] أحمد عفيفي، ظاهرة التّخفيف في النحّو العربي، ص 15.

[33] تمّام حسّان، الأصول، ص 177.

[34] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف، ص 16.

[35] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 376.

[36] تمام حسان، مجلة فصول القاهرية، نقلا عن: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص 17.

[37] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف، ص 16.

[38] الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن و إعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، (د، ت): عالم الكتب بيروت. لبنان، (د. ت)، ج5، ص 181.

[39] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 377.

[40] المرجع نفسه، ص 378.

[41] ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص 194.

[42] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 379.

[43] المرجع نفسه، ص 381، 381.

[44] نفسه، ص382.

[45] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 266 / 269.

[46] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 383.

[47] المرجع نفسه، ص 383.

[48] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 384.

[49] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ط1: مكتبة الآداب، القاهرة، 2006م ص 238.

[50] محمّد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، ط2: النّاشر الأطلسي، الرباط، 1983م. ص 115.

[51] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 385.

[52] المرجع نفسه، ص 388.

[53] فهمي حسن النّمر، ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم (د، ط)، دار الثّقافة، القاهرة، 1985م، ص7.

[54] فهمي حسن النّمر، ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة، ص8.

[55] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 227.

[56] المرجع نفسه، ص 227.

[57] نفسه، ص33.

[58] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 390.

[59] المرجع نفسه، ص 395.

[60] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 243.

[61] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 395.

[62] ابن مالك جمال الدّين، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السّيّد و محمّد بدوي المختون، ط1 : هجر للطّباعة و النّشر، 1990م، ج2، ص34.

[63] ابن عقيل بهاء الدّين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د، ط): مكتبة دار التّراث، القاهرة، 2005م، ص91.

[64] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 397.

[65] المرجع نفسه، ص 398.

[66] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 252.

[67] ابن السّراج أبو بكر، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت. لبنان، 1996م، ج 1، ص 61.

[68] محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، (د، ط): دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية 2002م، ص 129.

[69] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 399.

[70] المرجع نفسه، ص 399.

[71] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 242.

[72] تمّام حسّان، الأصول، ص 176.

[73] ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص 229.

[74] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 274.

[75] تمّام حسّان، الأصول، ص 174.

[76] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج 1، ص 16، 17.

[77] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص 276.

[78] المرجع نفسه، ص 399.

[79] ابن الأنباري أبو البركات، لمع الأدلّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د، ط): المطبعة السوريّة، 1957م ص 142.

[80] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، (د، ط): المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت 1997م، ج 1، ص 112.

[81] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 244.

[82] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 401.

[83] المرجع نفسه، ص 402.

[84] محمّد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، ص 171.

[85] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو الغربي، ص 404.

[86] المرجع نفسه، ص 405.

[87] نفسه، ص 405.

[88] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 230.

[89] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 405.

[90] ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 2001م، ج3، ص 27.

[91] السّيوطي، الاقتراح، ص 72.

[92] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 406.

[93] المرجع نفسه، ص 408.

[94] السّيوطي، الاقتراح، ص 63.

[95] سعيد خالد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 218.

[96] السّهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، 1992م، ص 54.

[97] خالد سعيد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 218.

[98] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص 32.

[99] ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 630، 631.

[100] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 412.

[101] المرجع نفسه، ص 413.

[102] السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د، ط): المكتبة العصرية صيدا. بيروت، 1998م، ج1، ص 121.

[103] السّيوطي، الاقتراح، ص 72.

[104] ابن هشام جمال الدّين، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا. بيروت، 1999م، ج2 ص 792 793.

[105] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 196.

[106] السّيوطي، الأشباه والنّظائر، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، 1999م، ج1، ص 116.

[107] المصدر نفسه، ج 1، ص 149.

[108] نفسه، ج1، ص 150.

[109] نفسه، ج1، ص 149.

[110] ابن الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم، بيروت. لبنان، ص69.

[111] ابن هشام، المغني، ج 2، ص 804، 805.

[112] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 415.

[113] المرجع نفسه، ص 416.

[114] ابن الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص 669.

[115] المصدر نفسه، ج 2، 670.

[116] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (د ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980، ج1، 301، 302.

[117] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 416.

[118] سعيد خالد شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 246.

[119] السّيوطي، الاقتراح، ص 72.

[120] ابن الأنباري، لمع الأدلّة، 131.

[121] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، ص 417.

[122] الفاسي محمّد بن الطيّب، فيض نشر الانشراح في روض طيّ الاقتراح، تحقيق: محمّد يوسف فجّال، ط2: دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة، 2002م، ج 2، ص 878.